الأمم المتحدة

S/2007/686

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في بوروندي

موجز

أُعدّ هذا التقرير عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ويقدم إلى المجلس باعتباره التقرير القطري الثاني عن حالة الأطفال والتراع المسلح في بوروندي. وهو يغطي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧، ويوضح حالة الأطفال المتضررين من التراع المسلح في بوروندي منذ تقريري السابق (S/2006/851 و Corr.1) ويورد الاستنتاجات والتوصيات التي صدرت لاحقا عن الفريق العامل المعني بالأطفال والتراعات المسلحة (S/2007/92).

ويشير التقرير إلى أن عملية بناء السلام تواجه، في أعقاب التوقيع على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، تحديات جمة، بما فيها التوترات المستمرة بين حكومة بوروندي وأحزاب المعارضة والتقدم المحدود الذي أمكن إحرازه في حالة حقوق الإنسان وفي تنفيذ الآلية المشتركة للتحقق والرصد. ويشير التقرير إلى أن التقارير الواردة عن حالات الاغتصاب والعنف الجنسي، واختطاف الأطفال واحتجازهم، وتجنيد أطفال في قوات التحرير الوطنية ازدادت خلال الفترة. ويؤكد التقرير أنه بالرغم من تحسن الأوضاع الأمنية، ما زال بإمكان منتهكي حقوق الطفل الإفلات من العقاب في بوروندي.

ويدعو التقرير كافة الأطراف المعنية إلى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل تنفيذا كاملا والكف عن تجنيد الأطفال. كما يحث السلطات المختصة على السعي إلى وضع حد لحالة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال عن طريق إجراء تحقيقات صارمة في الوقت المناسب بشأن تلك الجرائم ومحاكمة مرتكبيها. ويشيد التقرير بحكومة بوروندي على التقدم الذي أحرزته في المسائل التي عولجت في التقرير الأول، بما في ذلك تسريح وإعادة إدماج الأطفال المحتجزين في مخيم راندا،

061207 061207 07-59309 (A)

وتحسين التدريب الذي تتلقاه قوات الأمن، وكفالة حماية ضحايا العنف الجنسي والجنساني وإمكانية لجوئهم إلى القضاء. ويشجع التقرير حكومة بوروندي على النظر في حماية الأطفال ضمن آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية وجميع أحكام إصلاح قطاع الأمن الواردة في اتفاقات السلام المبرمة في الآونة الأخيرة، وعلى تيسير اعتماد نظام شامل لحماية الأطفال.

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير، الذي أعد عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧، ويوضح حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في بوروندي منذ تقريري السابق (S/2006/851 و Corr.1) ويورد الاستنتاجات والتوصيات التي صدرت لاحقا عن الفريق العامل المعني بالأطفال والتراعات المسلحة (S/2007/92). ويبين التقرير الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويلقي الضوء على التقدم المحرز في تدابير التصدي لانتهاك حقوق الطفل على مستوى البرامج، فضلا عن التحديات القائمة والفرص المتاحة لكفالة الحماية الفعالة للأطفال المتضررين في بوروندي. وقد أعد التقرير عقب عملية تشاورية بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بمساعدة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

ثانيا – تطور الحالة السياسية والعسكرية والاجتماعية في بوروندي: الفرص المتاحة والتحديات القائمة فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل في إطار عملية بناء السلام

٢ – كان توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي والجماعة المسلحة المعروفة بحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاثون رواسا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بمثابة خطوة حاسمة في عملية السلام في بوروندي. بيد أن تنفيذ هذا الاتفاق ما زال صعبا نظرا لاستمرار الخلافات بين الأطراف. ويتناول هذا الاتفاق الذي تمخض عن المساعي الدؤوبة التي بذلتها دول المنطقة المتحدة تحت رعاية المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي عددا من المسائل يذكر منها إدماج مقاتلي قوات التحرير الوطنية السابقين في قوات الدفاع والأمن الوطني البوروندية، ومشاركة عناصر قوات التحرير الوطنية في مؤسسات البلد، والقيام على وجه السرعة بتسريح الأطفال المرتبطين بهذه الجماعة المسلحة وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وقد أنشئت بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الآلية المشتركة للتحقق والرصد لكي تشرف على تسريح مقاتلي قوات التحرير الوطنية.

٣ – وأعقب توقيع الاتفاق في بادئ الأمر تحسن كبير في الحالة الأمنية، تجلى على وجه الخصوص بانخفاض عدد الانتهاكات المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة وعدد مقاتلي قوات

التحرير الوطنية المزعومين المقبوض عليهم من قبل قوات الدفاع الوطني وشرطة بوروندي الوطنية.

٤ - ومع ذلك، ما زالت عملية بناء السلام تواجه تحديات كبيرة. فالمطلوب تحسين الظروف المعيشية للسكان على وجه السرعة، إذ إن معظم الناس أفقرتهم سنوات النزاع ويتطلعون الآن إلى جني ثمار السلام.

٥ - ورغم أن السلام ما زال هشا، فإن العودة إليه مكّنت حكومة بوروندي وشركاءها من التركيز على الإصلاحات الهيكلية لتعزيز السلام واستئناف التنمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أكّدت لجنة بناء السلام أهلية بوروندي للحصول على مساعدة من صندوق بناء السلام. وفي هذا الصدد، منح الصندوق حكومة بوروندي مبلغ ٣٥ مليون دولار في إطار خطة وطنية لأولويات بناء السلام تركز على المجالات الرئيسية من قبيل الحكم الرشيد، وسيادة القانون في مجالي الدفاع والأمن، والعدل، وحقوق الإنسان، والمصالحة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والمسائل المتعلقة بالأرض.

٦ - ولمساعدة الحكومة أثناء الفترة الانتقالية هذه، استعيض عن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وهو مكلف بمساعدة حكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى توطيد السلام.

٧ - بيد أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال الأمن، لا يزال هناك عدد من التحديات الكبرى. فقد تأخر إلى حد كبير تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي وقعته حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية(بقيادة رواسا) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وعلقت جلسات الآلية المشتركة للتحقق والرصد في عدة مناسبات بسبب نشوب العديد من الخلافات بين حكومة بوروندي والجماعة المسلحة لقوات التحرير الوطنية. ونتيجة لذلك، تعثرت المفاوضات الجارية ضمن فريق الاتصال المشترك بسبب مسائل من قبيل الحصانة والإفراج عن أسرى الحرب، واستمرار احتجاز مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، فضلا عن استمرار قوات التحرير الوطنية في تجنيد المقاتلين، بما في ذلك الأطفال، وإرغام المدنيين على إعالة أفراد قوات التحرير الوطنية. وبلغ الوضع مرحلة حرجة في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بانسحاب جميع أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (بزعامة رواسا) من الآلية المشتركة للتحقق والرصد ومن عملية التنفيذ.

٨ - وعلى الجبهة السياسية، اتسمت الفترة المستعرضة بتوترات داخل الحزب الحاكم، أي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية. ويشهد طرد حسين رجبو، الرئيس السابق للحزب، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، واعتقاله لاحقا في أيار/مايو ٢٠٠٧، على عدم استقرار الوضع السياسي في بوروندي. واتسمت العلاقات بين حكومة بوروندي وأحزاب المعارضة الرئيسية، مثل جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي وحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، بتوترات مستمرة. غير أن استئناف الحوار بين رئيس بوروندي وزعماء المعارضة في آب/أغسطس ٢٠٠٧ هو مؤشر إيجابي يؤذن بقرب التوصل إلى حل سلمي للصعوبات الحالية، وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين مجلس وزراء جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل: تحليل الاتجاهات المتعلقة بحالة حقوق الطفل في بوروندي

٩ - على الرغم من بعض أوجه التحسن التي شهدتها الحالة الأمنية بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل مباشرة، لم يحرز أي تقدم يذكر في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فما زالت شرطة بوروندي الوطنية وقوات الدفاع الوطني ودائرة الاستخبارات الوطنية أكبر الجهات المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الطفل على أنواعها، مثل التعذيب والإيذاء البدني والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. وقد شهدت حالات العنف الجنسي زيادة كبيرة وهي ترتكب من جانب أفراد قوات الأمن والدفاع الوطني على السواء. ولوحظت زيادة كبيرة في حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير وحالات الاختطاف واحتجاز الأطفال غير القانوني وتجنيد الأطفال. وقد لوحظ في الواقع حدوث ارتفاع مفاجئ، أثناء الفترة المستعرضة، في عدد حالات الاغتصاب وغير ذلك من حالات العنف الجنسي الخطير المرتكبة على يد عناصر من قوات الأمن الوطني وأعضاء في حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. وأبلغ فضلا عن ذلك عن ازدياد حالات اختطاف الأطفال واحتجازهم بسبب ارتباطهم المزعوم بقوات التحرير الوطنية، وقدمت في الوقت نفسه عدة تقارير عن استمرار تجنيد الأطفال من قبل حركة قوات التحرير الوطنية.

١٠ - غير أن حكومة بوروندي أكدت من جديد التزامها بمكافحة انتهاكات حقوق الطفل التي ترتكبها القوات الوطنية، مثلما يتضح من العدد المتزايد من ضباط الشرطة والجنود المدانين بسبب انتهاكهم لحقوق الإنسان وتزايد عدد الطلبات المقدمة من حكومة بوروندي

إلى الأمم المتحدة لتنظيم دورات تدريبية لقوات الأمن التابعة لها بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك مسائل حقوق الطفل وحمايته.

القتل والتشويه

١١ - لقد انخفض عدد حالات القتل والتشويه المبلغ عنها منذ التقرير السابق للأمين العام. وما هذا التطور الإيجابي سوى نتيجة منطقية لعملية مفاوضات السلام، ولا سيما لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ولكن الأطفال ما زالوا يُقتلون سواء جراء انفجارات القنابل اليدوية أو جراء تبادل إطلاق النار بين رجال بالزي العسكري ينتمون إلى كل من قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة لقوات التحرير الوطنية. ورغم أن عددا متزايدا من مرتكبي الجرائم في حق الأطفال يحالون إلى القضاء، فالعديد منهم لم يحاكم بعد.

١٢ - وعلى عكس الفترة المستعرضة السابقة، حيث قُتل معظم الأطفال أو تشوهوا بنيران القتال الدائر بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، حدثت معظم حالات القتل المبلغ عنها خلال الفترة المستعرضة أثناء عمليات النهب التي قادها رجال يرتدون الزي العسكري مثل الأشخاص الذين يرد وصفهم أدناه. يضاف إلى ذلك أن الهجمات بالقنابل اليدوية كانت السبب في مقتل الأطفال في ٨٠ في المائة من الحالات، وهذا واقع مثير للقلق يكشف عن مدى انتشار هذا وغيره من أنواع الأسلحة الخفيفة.

١٣ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قتل خمسة أطفال في بلدة طابا بمحافظة غيتيغا عندما ألقى ثلاثة جنود من قوات الدفاع الوطني قنبلة يدوية على منزلهم. وقد قبض على المشتبه فيهم واحتجزوا في سجن غيتيغا حيث ينتظرون حاليا محاكمتهم.

١٤ - وفي ليلة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، شُوِّه طفل بقنبلة يدوية وأعيرة نارية أطلقتها عناصر من شرطة بوروندي الوطنية في كانيوشا بمقاطعة بوجمبورا.

١٥ - ورغم أن الهجمات التي يشنها مقاتلو قوات التحرير الوطنية تقلصت بقدر كبير، فما زال المدنيون والأطفال يعانون من الهجمات المتفرقة. وهكذا، قتل في ليلة ٣١ آذار/مارس طفل رضيع في خضم معركة بالأسلحة النارية في بلدة نتيغا بمحافظة كيروندو أثناء هجوم قادته عناصر يزعم أنها من قوات التحرير الوطنية.

تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٦ - مقارنة بالفترة السابقة، ارتفع عدد الحالات المبلغ عنها من تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب عناصر قوات التحرير الوطنية من ٦٧ إلى ٨٥ حالة. ولم يكن هذا

الاتجاه متوقعا، إذ لم تحصل معارك كبرى بين الحكومة والجماعات المسلّحة التابعة لقوات التحرير الوطنية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويُرجّح أن تكون الزيادة التي شهدها تجنيد الأطفال مرتبطة بقرار اتخذه قادة قوات التحرير الوطنية بتضخيم عدد المقاتلين في صفوفهم بسرعة لكي يتمكنوا من المطالبة ببدلات مالية أكبر أثناء عملية التسريح المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام ٢٠٠٦. والواقع أنه من بين حالات التجنيد التي أُبلغ عنها أثناء الفترة المستعرضة والبالغ عددها ٨٥ حالة، أُبلغ عن وقوع الثلث أثناء فترة الأشهر الثلاثة التي تلت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مباشرة.

١٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استأنف جناحا حزب تحرير الهوتو - قوات التحرير الوطنية، الأول بقيادة أغاثون رواسا والثاني وهو الفصيل الأصغر حجماً المنشق عنه، والمنحل الآن، بقيادة جان بوسكو (المعروف بغاتايري)، تجنيد الأطفال في مقاطعات جيتيغا ورورييجي وموارو وماكامبا. ويُقال إن القائمين على التجنيد وعدوا المجندين الجدد بالحصول على استحقاقات مالية مختلفة في عملية التسريح التي ستجري في المستقبل.

١٨ - وطُلب إلى بعض الأطفال أيضاً دفع مبالغ مالية لكي يتجندوا طواعية في قوات التحرير الوطنية. وطلب القائمون على التجنيد من الأطفال مبلغا من المال يتراوح عموماً بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ١٥ فرنك بوروندي (٢,٥ دولار - ١٥ دولاراً) ووعدوهم بالحصول على استحقاقات مالية ما إن يتم تسريحهم. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قام جنود من موقع موهافو العسكري في بلدة جيهارو بمقاطعة روتانا بإلقاء القبض على اثنين من الصبية يبلغ عمر أحدهما ١٣ عاماً والآخر ١٤ عاماً. ونُقل الاثنان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى سجن الشرطة القضائية في ماكامبا ووجهت إليهما تهمة الارتباط بوكلاء تجنيد يُدّعى أنهم منتمون لقوات التحرير الوطنية (رواسا) يقال إنهم وعدوا الطفلين بإعطائهما مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ فرنك (٥٠٠ دولار) بعد استكمال عملية التسريح. وأُطلق سراح الصبيين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧ فقط، أبلغ عن ما يزيد على ٤٨ حالة من تجنيد تلاميذ المدارس في الجماعات التابعة لقوات التحرير الوطنية (رواسا) وجان بوسكو (غاياتيري) في بلدة رومونجي بمقاطعة بوروري، وكذلك في بلدتي مارانغارا وغاشيكانوا بمقاطعة نغوزي.

١٩ - بيد أن التقارير تشير إلى تجنيد الأطفال بشكل قسري أيضاً من جانب عناصر من الجماعات المسلّحة المنتسبة إلى جناح قوات التحرير الوطنية بقيادة رواسا وإلى الفصيل المنشق عنه، والمنحل الآن، بقيادة جان بوسكو (غاتايري). ويقال إن هذه الجماعات جنّدت بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٧ أكثر من ٦٠ طفلاً في مقاطعة نغوزي بشكل أساسي.

وتتصل هذه الزيادة في تجنيد الأطفال على الأرجح بالصعوبات التنفيذية المصادفة في ترسيخ اتفاق وقف إطلاق النار وما تلا ذلك من انسحاب أعضاء وفد قوات التحرير الوطنية من الآلية المشتركة للرصد والتحقق في ذلك الشهر. وتشير تقارير عدة إلى أن الأطفال لا يزالون يرتبطون بالجماعات المسلّحة التابعة لقوات التحرير الوطنية — حزب تحرير الهوتو.

٢٠ - ووردت أيضاً تقارير في شباط/فبراير ٢٠٠٧ عن أطفال استُخدموا لأداء مهام مختلفة وخدمات بسيطة في صفوف قوات الدفاع الوطني التابعة للمنطقة العسكرية الأولى في مقاطعة بوجمبورا الريفية. وبعد أن قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بإخطار قائد هذه المنطقة رسمياً، لم يُبلغ عن حالات أخرى تتعلق بارتباط أطفال بقوات الدفاع الوطني.

٢١ - وأُحرز بعض التقدم في تجريم تجنيد الأطفال، ويتجلى ذلك في زيادة عدد عمليات إلقاء القبض على المعروف أو المشتبه ضلوعهم في تجنيد الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ألقى ضباط شرطة الأمن الداخلي في بلده بوتيزي القبض على اثنين من أعضاء حزب تحرير الهوتو - قوات التحرير الوطنية (رواسا) يُدّعى أنهما يعملان في تجنيد الأطفال، واحتُجزا في سجن بوتيزي قبل نقلهما إلى سجن الشرطة القضائية في روييجي. ولم يُبتّ في قضيتيهما حتى الآن.

الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير

٢٢ - شهدت حالات الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير زيادة مقلقة كما ذكر آنفا، حيث ارتفع عدد الحالات المبلغ عنها بنسبة ٨٠ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي قدمه الأمين العام.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ٣١ حالة اغتصاب وعنف جنسي خطير كان ضحاياها من الأطفال، مقابل ١٦ حالة خلال الفترة المستعرضة السابقة. ويبدو أن هذا الاتجاه يتماشى مع ازدياد العنف الجنسي في كل أنحاء البلد ومعظم ضحاياه من الأطفال وخصوصاً البنات منهم. ومما يثير القلق بصورة خاصة أن مرتكبي معظم الاعتداءات المبلغ عنها تابعون لقوات الأمن الوطني، بما فيها شرطة بوروندي الوطنية، وشرطة الأمن الداخلي، وقوات الدفاع الوطني، ودائرة الاستخبارات الوطنية. ومع أن عناصر قوات التحرير الوطنية كانوا أيضاً مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات مماثلة، فقد ارتفع عدد حالات الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير المبلغ عن ارتكابها على يد قوات الأمن الداخلي مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق في حين لم يرتفع عدد الحالات المبلغ عن ارتكابها على يد قوات التحرير الوطنية.

٢٤ - وعلى الرغم من بعض الجهود التي بذلتها السلطات البوروندية لإلقاء القبض على مرتكبي العنف الجنسي ومقاضاتهم، لا يزال الإفلات من العقاب سائدا، ونادراً ما يتخذ الضحايا إجراءات قانونية خوفاً من الانتقام، ولا سيما عندما يكون المعتدي منتميا إلى قوات الأمن الوطني. وبالتالي، غالباً ما يجري التوصل إلى تسويات غير رسمية إما مباشرة بين أسر الضحايا والمسؤولين عن الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير، وإما عن طريق الوساطة أحياناً التي تتولاها مؤسسات المجتمع المحلي التقليدية كمؤسسة باشنغانتاهي.

٢٥ - ويعزى إحجام العديد من الشهود أو أهالي الأطفال من ضحايا العنف الجنسي عن الإبلاغ عن هذه الحالات، إلى حد كبير، إلى عدم كفاية التدابير التي تتخذها الشرطة والسلطات القضائية إزاء هذه الجرائم. فعلى سبيل المثال، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اغتُصبت فتاتان تبلغان من العمر ١٦ عاماً من بلدة موتيمبوزي في مقاطعة بوجمبورا الريفية في منزلهما، ويُدّعى أن المغتصِبين كانا شرطياً وجندياً. وبعد أن قدّمت الضحيتان شكوى، نُقلتا إلى مخيم عسكري للتعرف على المعتديين اللذين كانا، في هذه الأثناء، قد ذهبا في إجازة. وقال رئيس الموقع إنه سيتحقق، بالتعاون مع الشرطة والسلطات العسكرية، مما إذا كانت الضحيتان ستتمكّنان من التعرّف على المشتبه بهما عند عودتهما من الإجازة. وفي ٢ كانون الأول/يناير ٢٠٠٧، يُدّعى أن الضحيتين تعرّفتا على أحد المعتديين الذي كان ضابطاً في شرطة البيئة يعمل في منتزه روزيزي الوطني. ولكن حتى هذا التاريخ، لم تُوجّه إليه أي اتهامات و لم تُتخذ بحقّه أي إجراءات مناسبة أخرى.

٢٦ - وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اغتصب جندي في الكتيبة ٤١١ التابعة لقوات الدفاع الوطني، الموجودة في مخيم جيتيراني في مقاطعة موينغا فتاة في السادسة من العمر. وتلقت الضحية مساعدة طبية، ولكن لم تُقدَّم أي شكوى رسمية ضد الجندي.

٢٧ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قامت عناصر من قوات التحرير الوطنية في بلدة نيازا - لاك بمقاطعة ماكامبا بضرب واغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما. و لم يلق القبض حتى الآن على مرتكبي هذه الجريمة. غير أن الإجراءات المناسبة اتخذت في حالات أخرى لكفالة تقديم الجناة إلى العدالة.

٢٨ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اغتصب جندي من قوات الدفاع الوطني تابع للموقع العسكري في بنداغورا فتاة في الرابعة من العمر في مكان للمهجرين في بلدة موغونغومانغا بمقاطعة بوجمبورا الريفية. ونقلت الضحية في اليوم التالي إلى بوجمبورا لتلقي العلاج الطبي في حين أُلقي القبض على المشتبه به واحتُجز في سجن شرطة الأمن الداخلي. وأُحيلت القضية إلى المدعي العام العسكري وإلى ضابط الاتصال التابع لقوات الدفاع الوطني

وتم حبس الجندي على ذمة التحقيق. وقدّم والد الضحية شكوى رسمية إلى المجلس العسكري لكن المحاكمة لم تجرِ بعد.

اختطاف الأطفال واحتجازهم على نحو غير مشروع

٢٩ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير ازديادا في حالات اختطاف الأطفال واحتجازهم على نحو غير مشروع، خلافاً للمعايير الدولية. ويُعزى هذا الاتجاه إلى كون العديد من الأطفال المتهمين بارتباطهم بالجماعات المسلحة التابعة لقوات التحرير الوطنية وكانوا محتجزين في المعسكرات من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ قد نُقلوا إلى السجون. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، مثل إطلاق سراح معظم الأطفال الذين كانوا محتجزين بسبب تهم مماثلة في آذار/مارس ٢٠٠٧، تشير التقارير إلى أن الأطفال لا يزالون يحتجزون قبل محاكمتهم، ولا سيما بسبب اشتراكهم المزعوم في الجماعات المسلّحة وارتباطهم بها. وبالإضافة إلى ظروف الاحتجاز غير المناسبة، لا يزال هناك تحديات عديدة فيما يتعلق بظروف إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم لاحقاً في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

٣٠ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قامت عناصر من حزب تحرير الهوتو - قوات التحرير الوطنية (رواسا) من موقع غاشينغي العسكري باختطاف رجل وأسرته بعد اتهامه بتقريع مقاتل في صفوف قوات التحرير الوطنية في بلدة كانيوشا في مقاطعة بوجمبورا الريفية. وأُطلق سراح الرجل وأطفاله الثلاثة بعد ثلاثة أيام، على إثر تدخل من مفوض شرطة في مقاطعة بوجمبورا الريفية.

٣١ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أبلغ مراقبو الأمم المتحدة عن وجود ٥٢ طفلاً في سجن مبيمبا المركزي في بلدية مقاطعة بوجمبورا، في حين لم تتضمن سجلات السجن الرسمية سوى أسماء ٣٤ طفلاً. واتُّهم جميع الأطفال بارتباطهم بجماعات مسلّحة وقيل إن بعضهم احتُجز لمدة تتجاوز السنة بدون الحصول على أي مساعدة قانونية. وأفرج عن معظم هؤلاء الأطفال في آذار/مارس ٢٠٠٧ قبل الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والصراح المسلح.

٣٢ - وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أُبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بوجود طفل يبلغ من العمر ١٢ عاماً في سجن شرطة الأمن الداخلي في مقاطعة بوجمبورا الريفية يُدَّعى بأنه مرتبط بقوات التحرير الوطنية. وقد أُلقي القبض على هذا الطفل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وكان قد احتُجز في وقت سابق مدة شهرين ونصف في

أحد المعسكرات قبل أن يُنقل إلى سجن شرطة الأمن الداخلي. وأسهمت جهود الدعوة التي بذلتها عدة منظمات معنية بحماية الأطفال في إطلاق سراحه في نهاية المطاف.

شن الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣٣ - لم يُبلَّغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن شن القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة أي هجمات على المدارس أو المستشفيات.

منع وصول المساعدات الإنسانية

٣٤ - لم يبلغ عن أي حادث هام منعت فيه المساعدات الإنسانية من الوصول. وأدّت أوجه التحسن التي شهدتها الحالة الأمنية إلى تيسير الوصول إلى السجون ومراكز الاحتجاز مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

رابعا - الحوار وخطط العمل

إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم

٣٥ - أثناء احتدام النزاع في بوروندي، قامت جميع الأطراف - سواء القوات أو الجماعات المسلحة - بتجنيد آلاف الأطفال للقتال أو للقيام بغير ذلك من مهام المساندة. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أُلقي القبض على مئات الأطفال المتهمين بالارتباط بحزب تحرير الهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير وأودعوا السجن.

٣٦ - وبموجب اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، المبرم في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين حكومة بوروندي والجماعة المسلحة التابعة لحزب تحرير الهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير بقيادة رواسا، أنشئت آلية مشتركة للتحقق والرصد من أجل الإشراف على إيواء المقاتلين ونزع أسلحتهم مع توفير قسم حماية الأطفال في المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي واليونيسيف الخبرة اللازمة لحماية الأطفال. وفي هذا الإطار عهد إلى الأمانة التنفيذية للمفوضية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمهمة تيسير نزع أسلحة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع بدعم من اليونيسيف. ولكن بسبب حدوث الكثير من التأخير في تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، لم تثبت الآلية فعاليتها حتى الآن.

الحوار والدعوة

٣٧ - خلال الفترة المستعرضة، دعا كل من اليونيسيف والمكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي لدى سلطات وطنية مختلفة إلى حماية حقوق الطفل، مع التركيز بصفة خاصة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل المتصلة بالاستغلال الجنسي التي ترتكبها القوات والجماعات المسلحة.

٣٨ - وكما أوصيتُ في تقريري السابق، ذهبت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح في زيارة إلى بوروندي من ١٣إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ لتقييم التقدم المحرز في منع وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل منذ أن نظر الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتراع المسلح في تقريري السابق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأولت الممثلة الخاصة أثناء هذه الزيارة اهتماما خاصا لقضايا الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، والأطفال من ضحايا العنف الجنسي، والأطفال المحتجزين بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وفي تقريري الأول، قُدر عدد الأطفال المحتجزين بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة التابعة للجبهة الوطنية للتحرير بحوالي ١٠٠ طفل. ومن المشجع الملاحظة أن معظم الأطفال المسجونين لارتباطهم بالجماعات المسلحة قد أُطلق سراحهم. ولكن من الضروري تقديم المساعدة اللازمة لهؤلاء الأطفال من أجل تسهيل عودتهم إلى الاندماج في أسرهم ومجتمعاتهم. وأخيرا، ما زالت هناك حاجة لبذل الكثير من الجهد لمعالجة حالة الأطفال المتهمين بالمشاركة في جماعات مسلحة الذين ما زالوا محتجزين في سجون بوروندي.

خامسا - متابعة توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح والاستجابة البرنامجية إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل

٣٩ - أبرزت التوصيات التي وردت في تقريري الأول بشأن حالة الأطفال والتراع المسلح في بوروندي (S/2006/851، و Corr.1)، وما تلاها من استنتاجات وتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح (S/2007/92) عددا من المسائل ذات الأولوية التي لا بد من معالجتها لتحسين حماية حقوق الأطفال المتضررين من التراع المسلح في بوروندي. وشددت هذه التوصيات على الحاجة إلى وضع استراتيجيات من أجل: إطلاق سراح ونزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال الذين ما زالوا مرتبطين بالجماعات المسلحة أو الذين احتجزوا في معسكرات مثل معسكر راندا بعد تسريحهم من الجماعات المسلحة. وسعت كذلك إلى التشجيع على تحسين تدريب الشرطة وغيرها من قوات الأمن

من أجل منع وقوع تجاوزات وانتهاكات لحقوق الأطفال، ومكافحة العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف المستند إلى نوع الجنس الذي يمارس ضد الأطفال ومكافحة إفلات مرتكبي هذه الأعمال من العقاب وكفالة حماية ضحايا مثل هذه الأعمال ووصولهم إلى العدالة. ويبين التقدم المحرز في هذه القضايا مدى التزام حكومة بوروندي بمنع ومكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل بدعم من الأمم المتحدة. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ حكومة بوروندي التدابير اللازمة لمكافحة إفلات الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل من العقاب.

إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة وإعادة إدماجهم

٤٠ - استجابة لتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف ردا عليها، أُطلق سراح الأطفال المحتجزين في معسكر راندا الذي تديره الحكومة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نُقل ٢٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة كانت قد وُجهت إليهم تهمة الارتباط بحزب تحرير الهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير (رواسا) واحتُجزوا في معسكر راندا منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إلى مركز للتسريح وإعادة الإدماج خاص بالمقاتلين السابقين في الجبهة الوطنية للتحرير في غيتيغا، ثم أُطلق سراحهم بعد ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٧. وبعد أن تلقى هؤلاء الأطفال المساعدة الطبية والنفسية والتدريب المهني عن طريق منظمة محلية غير حكومية تدعمها اليونيسيف، أعيد إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم.

٤١ - وعلاوة على ذلك، عكفت اليونيسيف في إطار برنامجها الخاص بنزع سلاح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم على دعم تنظيم دورات للتدريب على المهارات لصالح الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة في مقاطعات كيانزا ونغوزي وموينغا وكيروندو. واضطلع أيضا بأنشطة للدعوة إلى التعايش السلمي بالتعاون مع المجتمعات المحلية في تلك المقاطعات من أجل دعم إعادة إدماج الأطفال المفرج عنهم الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة.

٤٢ - في آذار/مارس ٢٠٠٧، أُطلق سراح أكثر من ٦٥ طفلا كانوا محتجزين في سجن مبيمبا بدعوى ارتباطهم بحزب تحرير الهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير. ولكن رغم التقدم المحرز في إطلاق سراح الأطفال المتهمين بالارتباط بالجماعات المسلحة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع على النحو المناسب.

حماية حقوق الأطفال والإصلاح القانوني

٤٣ - في عام ١٩٩٠ وقعت بوروندي وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل. ووقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وصدقت عليه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ولكنها لم تعتمد حتى الآن أي تشريع وطني يجرِّم تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

٤٤ - وبغية المواءمة بين نظام بوروندي القانوني والتزاماتها تجاه الأطفال، قامت حكومة بوروندي بتنقيح قانونها الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية بمساعدة الأمم المتحدة. وإثر جهود الدعوة التي قادتها اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان في بوروندي، اشتمل المشروع الأولي للقانون الجنائي المنقح ومشروع التعديلات على قانون الإجراءات الجنائية المنقّح على قدر أكبر من الحماية لحقوق الأطفال سواء كانوا ضحايا أو معتدين. ومشروع تعديل القانون الجنائي معروض حاليا على البرلمان بينما يجري وضع الصيغة النهائية للمشروع الأولي لقانون الإجراءات الجنائية.

٤٥ - وفي حالة اعتماد مشروع القانون المتعلق بتعديل القانون الحالي للإجراءات الجنائية واشتراعه على ما هو عليه، سيتضمن قانون الإجراءات الجنائية عدة تدابير لها آثار كثيرة تتعلق بحقوق الطفل. مثل رفع سن المسؤولية الجنائية من ١٣ إلى ١٥ سنة ومنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، وتشديد العقوبات على الجرائم التي ترتكب في حق الأطفال (مثل الاختطاف والتعذيب والإيذاء والاغتصاب والعنف الجنسي)؛ واتخاذ تدابير بديلة للسجن، كالمساعدة القضائية - الاجتماعية أو خدمة المجتمع؛ وتخفيف العقوبات التي يحكم بها على الأطفال المدانين بارتكاب جنحة أو جريمة. وينبغي أن تولي حكومة بوروندي أولوية لسن هذا القانون.

تدريب العاملين في قوات الأمن والخدمات القانونية وبناء قدراتهم في مجال حقوق الطفل

٤٦ - نظمت عملية الأمم المتحدة في بوروندي من ٦ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بالاشتراك مع اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، دورة تدريبية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لثلاثين ضابطا من المنطقة العسكرية الأولى في بوجومبورا.

٤٧ - وفي إطار حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي نُظمت من ١٣ إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تلقى أيضا ٢٠ ضابطا من المنطقة العسكرية الأولى في

بوجومبورا تدريبا بخصوص أحكام اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلّحة.

٤٨ - ونظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لحقوق الإنسان من ٤ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حلقة تدريبية للقضاة العسكريين في المحاكم العسكرية في بوجومبورا. وقدمت اليونيسيف التسهيلات لتدريب هؤلاء القضاة على حماية حقوق الطفل، مع التركيز على حالات النزاع المسلح. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، درّب مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ٣٠ ضابطا من شرطة الأمن الداخلي على حقوق الإنسان وحماية الطفل.

منع العنف الجنسي ضد الأطفال ومكافحته

٤٩ - وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نظمت وزارة التضامن وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، حلقة عمل في بوجومبورا بعنوان ''الاغتصاب في المجتمع البوروندي: الأسباب والعواقب والاستراتيجيات''، أكدت الحكومة خلالها مجددا تصميمها على إنشاء آليات تستهدف مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، واصلت اليونيسيف خلال الفترة المستعرضة أنشطتها المتعلقة بمنع العنف الجنسي وزيادة الوعي بشأنه، بالتعاون مع المجتمعات المحلية. ومن خلال مشروع لتقديم المساعدة الشاملة لضحايا العنف الجنسي، تلقى ٣٩٧ شخصا من بينهم ٢١٥ طفلا المساعدة الطبية والنفسية والقانونية إلى جانب الحماية في خمس من مقاطعات البلد من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

سادسا - التوصيات

٥١ - جميع الأطراف المعنية مطالبة، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، بأن تنفذ التوصيات الواردة في تقريري السابق (S/2006/851 و Corr.1) وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وينبغي وضع حد على الفور وبدون أي شروط مسبقة لتجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة كحزب تحرير الهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير. ولا بد من إطلاق سراح جميع الأطفال الذين ما زالوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، بغض النظر عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، وينبغي أن تشرع الأطراف المعنية في إطلاق سراح جميع الأطفال المتضررين فورا وبالكامل. وتدعى حكومة بوروندي، في هذا الصدد، إلى التصديق على جميع الصكوك

الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في حالات التراع المسلح، مثل التزامات باريس المتعلقة بحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام غير المشروع من قبل قوات أو جماعات مسلّحة.

٥٢ - ورغم حدوث تحسن منذ صدور تقريري السابق، ما زالت حالة إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، وهي انتهاكات ما زال يعاني منها الصبيان والبنات مستمرة في بوروندي. وتشمل هذه الانتهاكات تجنيد الأطفال والارتباط بالجماعات المسلحة مثل حزب تحرير الهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير، واحتجاز الأطفال المتهمين بالارتباط بالجماعات المسلحة، فضلا عن الاغتصاب والعنف الجنسي الذي يمارس ضد الأطفال. وتدعى حكومة بوروندي في هذا الصدد إلى عدم ادخار أي جهد في ملاحقة أي مسؤول عن ارتكاب جرائم أو انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والاغتصاب والعنف الجنسي، وتقديمه إلى العدالة، من أجل إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في بوروندي.

٥٣ - وبالإشارة إلى اتفاق أروشا للسلام والمصالحة لعام ٢٠٠٠واتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام ٢٠٠٣، وكذلك اتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام ٢٠٠٦، تدعى الحكومة إلى أن تولي حماية الأطفال اهتماما خاصا في آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية وفي جميع ترتيبات إصلاح القطاع الأمني، وفقا لما تنص عليه تلك الاتفاقات.

٥٤ - وأخيرا، تشجع حكومة بوروندي على أن تيسر، بالتعاون مع منظمات حماية الطفل، اعتماد نظام وطني متكامل لحماية الطفل، ويدعى المانحون إلى دعم برامج حماية الطفل على أساس طويل الأمد من أجل تمكين الأطفال من جني ثمار السلام في إطار عملية بناء السلام الجارية حاليا في بوروندي.